المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تـــخصص دراســـات استراتيجية ودولية

مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الراهنة

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

دزيري أسماء وسام د. مكي محمد السعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د امحند برقوق.....رئيسا

د. مكي محمد السعيد.....مشرفا

أ. تاحي طارق..... مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر وتقدير

أحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أما وقد قد بلغ البحث مبلغه هذا فإني أنتهز الفرصة لأتوجه بصادق عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور محمد السعيد مكي الذي ساندني في انجاز هذا البحث فلم يبخل علي بأي جهد أو وقت.

كما أتوجه بشكري للأستاذ الدكتور قاسمي السعيد،ولكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى أمي وأبي.....

إلى أختي وإخوتي.....

إلى وسيم عبد العليم.....

دزيري أسماء وسام

الملخص :

يتشكل التصور الجزائري للأمن القومي من حيث المبادئ، تعريف مصادر التهديد وكذا أساليب مواجهتها بالاستناد إلى جملة من الثوابت والمحددات التي تنبع أساسا من البيئة الداخلية والخارجية للدولة. حيث تنشأ المحددات الأولى على ضوء التاريخ العريق والأسس القانونية التي يشرعها دستور البلاد، فيحين تنبثق الثانية من الالتزامات الدولية للجزائر على مستوى منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

أفرزتالتطورات الإقليمية، المتمثلة في سقوط نظام الحكم التونسيوالليبي (2011م)،ثم الحربالمالية (2012)، تصعيداً وتسارعاً للتهديدات الأمنية للجزائرفي المنطقة الساحلية–الصحراوية.فقد بلغ التهديد الإرهابي ذروته مع هجمات تيقنتورين 2013م، وعرفت الجريمة المنظمة العابرة للأوطان تفاقما خاصة ما تعلق بتجارة المخدرات وتنقل الأسلحة.وعليه أرست الجزائر أساليب وآليات مختلفة بهدف مواجه التحديات الأمنية على الصعيد المحلي، الإقليمي وحتى الدولي.

في إطار تقييم مدى نجاعة هذه الحلول المنتهجة، قمنا بحصرالسيناريوهات المحتملةلتأثيرالتهديدات الراهنة على مستقبل الأمن القومي الجزائري في ثلاث مسارات:

❶ سيناريو اتجاهي : يفترض استمرار للتهديدات الراهنة التي قد تؤثر سلبيا على البعدالإقتصادي، الانساني وحتى المجتمعي للأمن الجزائري بفعل ارتفاع نسبة الانفاق، تطور ظاهرة المخدرات وتزايد عدد اللاجئين.

❷ سيناريو ثوري : قد تتغير فيه الأوضاع جذريا إذا أنشأ كيان يجمع الحركات الإجرامية والإرهابية،مما يؤدي إلى تضرر الأمن القومي الجزائري داخليا وخارجيا.

❸ سيناريو اصلاحي : يقضي باتخاذ إجراءات وطنية متعلقة بتهيئة الإقليم الجنوبي للجزائر، وأخرى جهوية تسعى لإقامة تنمية مستدامة في المنطقة كحلول استراتيجية للتحديات الأمنية الراهنة.

Résumé :

La conception algérienne de la question sécuritaire nationale, les principes, l'identification des sources de menaces ainsi que les moyens d'en faire face, se forme en référence à une série de paramètres qui immergent principalement du contexte interne et externe de la nation. La genèse conceptuelle nait à la lumière de l'ancestrale histoire et des principes juridiques promulgués par la constitution du pays. Alors que la seconde vient des engagements internationaux de l'Algérie au niveau des Nations Unies et de l'Union Africaine.

Les bouleversements territoriaux, la chute du régime tunisien, du régime libyen (2011) et la guerre au Mali (2012), ont engendré une remonté et une accélération des menaces sécuritaires contre l'Algérie dans la zone sub-saharienne. En effet, la menace terroriste a atteint son apogée dans les attaques de Tiguentourine (2013) et le crime organisé transnational a connu une prolifération surtout en relation avec le trafic de drogue et la circulation des armes.

L'Algérie a mis en place divers moyens et mécanismes en vue d'affronter les défis sécuritaires sur le plan local, territorial et international. Dans le cadre d'une évaluation de l'efficacité des solutions adoptées, trois scénarii sont construits pour délimiter l'influence future des menaces sur la sécurité nationale algérienne :

Un scénario linéaire qui supposerait la continuité des menaces actuelles influençant négativement le volet économique, humain et sociétal de la sécurité algérienne en raison de l'augmentation des dépenses, du trafic de drogue, et du nombre des réfugiés.

Un scénario révolutionnaire dont lequel un changement radical s'opérerait dans le cas où une coalition réunirait les organisations criminelles et terroristes dans la région ce qui nuira visiblement à la sécurité nationale algérienne intérieure et extérieure.

Un scénario stratégique qui exigerait la prise de mesures et de dispositions nationales relatives au développement territorial du sud ; et d'autres régionales pour un développement durable de la région en guise de perspectives stratégiques et prospectives pour endiguer les défis sécuritaires actuels.

Abstract

The Algerian conception of the national security issue is formed;in terms of principles, sources of threats and ways of confronting them; according to a series of parameters that immerge mainly from internal and external environments of the nation. The conceptual genesis of the internal security design was born in the light of ancient history along with legal principles promulgated by the country's constitution. While the external one comes from Algeria's international engagement in the United Nations and the African Union.

The territorial changes, the fall of the Tunisian and the Libyan regimes (2011) as well as the war in Mali (2012), have increased thesecurity threats against Algeria in the sub-Saharan area. Indeed, the threat of terrorism peaked inTiguentourine attacks (2013), and transnational organized crime has been proliferated especially that related to drug trafficking and circulation of weapons .

In order to face the security challenges, Algeria has implemented various mechanisms atnational, regional and international levels. To evaluate the efficiency of these solutions, we have constructed three scenarios that define the future influence of security threats on Algeria:

- A linear scenario would imply a continuation of current threats that affect negatively human, social and economic components of the Algerian security due to the increase of military spending, drug trafficking, and the number of refugees .
- A revolutionary scenario supposes a radical change as a result of the coalition of criminal and terrorist organizations in the region which will affect visibly internal and external Algerian national security .
- A strategic scenario that would require taking national measures on territorial development of the south and other regions, for a sustainable development of the region as strategic and forward-looking perspectives to stem the current security challenges

الفهرس

شكر وتقدير **1**

إهداء **2**

فهرس الجداول **8**

فهرس الخرائط **9**

مقدمة **10**

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي الجزائري **15**

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي 16

المطلب الأول : مفهوم الأمن وتطوراته.....16

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي و خصائصه 21

المبحث الثاني: مقومات الأمن القومي 27

المطلب الأول: محددات الأمن القومي 27

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي.....33

المبحث الثالث: مرتكزات الأمن القومي الجزائري 36

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن القومي الجزائري 36

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للأمن القومي الجزائري.....42

الفصل الثاني: واقع التهديدات الأمنية للجزائر..... **47**

المبحث الأول: المعطيات الإقليمية.....48

المطلب الأول: الأحداث في تونس 2011 48

المطلب الثاني: الأزمة الليبية 2011.....52

المطلب الثالث: الحرب في مالي 2012 57
المبحث الثاني: تقييم التهديدات الأمنية للجزائر 60
المطلب الأول : الإرهاب وتأثيره على أمن الجزائر 60
المطلب الثاني : أثر الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الجزائر 66
المطلب الثالث: علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة 75
المبحث الثالث: أساليب وآليات مواجهة التهديدات الأمنية للجزائر 78
المطلب الأول: على المستوى الوطني 78
المطلب الثاني : على المستوى الإقليمي 83
المطلب الثالث : على المستوى الدولي 86
الفصل الثالث : رؤية استشرافية لمستقبل الأمن القومي الجزائري 88
المبحث الأول: سيناريو الوضع الراهن 90
المطلب الأول : تراجع الاقتصاد الوطني 90
المطلب الثاني : الجزائر دولة عبور...استهلاك...انتاج؟ 93
المبحث الثاني : سناريو اتحاد الإرهاب–الجريمة المنظمة "Narco – terrorisme 98
المطلب الأول: عوامل الاتحاد والتحالف 98
المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية لاتحاد الإرهاب والجريمة 105
المبحث الثالث: نحو استقرار أمني وغياب للتهديدات 113
المطلب الأول: " تمنراست عاصمة الساحل الصحراوي" 113
المطلب الثاني: التنمية مطلب جوهري للأمن 117
الخاتمة 122
قائمة المصادر والمراجع 125

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الكميات المحجوزة من القنب من 2011 إلى2014 في الجزائر	69
02	الكميات المحجوزة من المخدرات الصلبة من 2011 إلى 2014 في الجزائر	70
03	الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية من 2011 إلى 2014 في الجزائر	71/72
04	الكميات المحجوزة من المخدرات من 2011 إلى 2014 حسب الجهات الأربع " شرق، وسط، غرب والجنوب" في الجزائر	73
05	نسبة الانفاق الجزائري في مختلف القطاعات من 2010-2013	91
06	الكميات المحجوزة لجميع أصناف المخدرات في الجزائر حسب طبيعة المخالفة من 2011-2014	94

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	نشاط تنظيم القاعدة في الساحل	62
02	موقع المركب الغازي لعين أميناس "الجزائر"	65
03	طرق تنقل المخدرات في إفريقيا	68
04	النشاط الإرهابي والإجرامي في منطقة الساحل	101
05	التواجد العسكري الفرنسي في الساحل	107
06	مبادرة بان الساحل	109
07	المياه الجوفية في إفريقيا	118

مقدمة

يعدّ الأمن من المواضيع المركزية في مجال العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة. حيث اكتسب هذا المفهوم اهتمام واسع في وسط الباحثين والدارسين بفعل ما طرأ عليه من تحولات انعكست مباشرة على الصعيد الداخلي والخارجي للدول. إذ يصعب في وقتنا الراهن الجزم بوجود دولة في حالة أمن مطلق نتيجة للتعقيد والتعدد في مصادر تهديدها، والتي لم تعد تقتصر على البعد العسكري فقط بل تعدت أبعاد أخرى اقتصادية، اجتماعية وحتى انسانية.

الجزائر، هي الأخرى، ليست بمعزل عن بيئتها الخارجية فهي كغيرها من الدول تواجه جملة من التهديدات الأمنية التي تأتي كعائق كبير في مسار تنميتها وتطورها. حيث تعتبر، بحكم موقعها الجغرافي، نقطة ارتكاز وتقاطع بين المنطقة المغاربية من جهة، وبين البحر المتوسط وعمق القارة الافريقية من جهة أخرى. هذا العمق الاستراتيجي جعل تواجدها ضروري في أي مقاربة أمنية آنية أو مستقبلية تصاغ في المنطقة الساحلية–الصحراوية؛ حيث تشهد هذه الأخيرة تصاعد وتزايد مخيف للتهديدات العابرة للحدود والتي لا تنحصر في الإرهاب فقط بل تجاوزته لأشكال عديدة من الإجرام المنظم كالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة.

لقد أفرزت التحولات الإقليمية الراهنة، بدءا من سقوط نظام الحكم في تونس وليبيا (2011م) إلى غاية انقلاب في مالي (2012م)، فراغا أمنيا في المنطقة أين تشكلت التربة الخصبة لنشاط التنظيمات الإرهابية والإجرامية التي تهدد الأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده ومستوياته: العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية والانسانية، وتجعل مستقبله مرهونا بتحقيق الاستقرار والأمن في دول الجوار.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر، ورسم المسارات المستقبلية المحتملة لتأثيراتها على الأمن القومي.

1. الإشكالية:

على ضوء ما تقدم عرضه، تم اقتراح الإشكالية التالية لمعالجة الموضوع:

في ظل التطورات الإقليمية الراهنة، كيف تُقَيَّم التهديدات الأمنية للجزائر، وما هي تداعياتها المستقبلية على مختلف أبعاد الأمن القومي ؟

- وفي هذا الصدد نضع **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ماهي أهم مرتكزات الأمن القومي الجزائري؟
- ماهي أبرز مصادر التهديد الأمنية للجزائر ؟ وماهي الأساليب الموضوعة لمواجهتها؟
- ماهي سناريوهات تأثير التهديدات الأمنية على مستقبل الأمن القومي الجزائري؟

- **حدود الاشكالية:**

- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة الجزائر بالدرجة الأولى ولكن ليس بمعزل عن محيطها الخارجي الذي يمثل المتغير الأساسي في تحديد معالم أمنها القومي. إذ تتحدد في المنطقة الساحلية – الصحراوية [1] مركزة في نفس الوقت على الأحداث في ثلاث دول هي : تونس، ليبيا ومالي.
- **الحدود الزمنية :** تمتد الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2013، كفترة تزامنت مع تحولات في دول الجوار. أما في ما يتعلق بالدراسة الاستشرافية فهي تشمل المدى القريب، والمتوسط (انظر مقدمة الفصل الثالث).

2. الفرضيات:

وعلى هذا الأساس نفترض:

- ✓ يرتكز مفهوم الأمن القومي الجزائري على محددات البيئة الداخلية والخارجية.
- ✓ يشكل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، خاصة تجارة المخدرات والأسلحة، أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر.
- ✓ إذا استمر الإرهاب في المنطقة فسيتضرر الأمن الجزائري في بعده الاقتصادي، المجتمعي والإنساني.
- ✓ أي تحالف الحركات الإرهابية والإجرامية يهدد الأمن القومي الجزائري داخليا وخارجيا.

[1]. هي المنطقة التي تغطي جنوب المغرب العربي الكبير والساحل، حيث يمتد هذا الأخير على مساحة قدرها 5,3 مليون كم^2 و 6000 كم من الجزر الأطلسية للرأس الأخضر حتى الحدود الصحراوية التشادية، و يجمع ثمانية دول: موريطانيا، السينغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، والسودان . انظر: محمد السعيد مكي، **تمنراست رأس الجسر أو عاصمة مجتمع الساحل الصحراوي**، في **أشغال الملتقى الوطني لمنطقة الساحل والصحراء : الواقع والآفاق**، (بن عكنون: المعهد العسكري للوثائق، التقويم والاستقبالية، 15 أكتوبر 2012)، ص. 66.

- ✓ الآليات العسكرية– الأمنية ضرورية لكن غير كافية للقضاء على التهديدات الأمنية للجزائر والمنطقة عموما.

3. دوافع اختيار الموضوع:

يأتي اختيار "**مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الراهنة**" كموضوع للبحث نتيجة لجملة من الدوافع الموضوعية والذاتية.

فعن الدوافع الموضوعية تبرز مجموعة التغيرات والأحداث التي عرفها المحيط الخارجي للجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 على الصعيد الأمني للدول العربية ودول الجوار وكذا تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري مما جعله ميدانا خصبا للدراسات الأكاديمية.

ولعل أهم الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع هو محاولة التعرف على ملامح مستقبل أمن الجزائر في ظل التحولات الراهنة، كخطوة نحو تركيز الجهود والبحوث العلمية للطلبة بما يخدم البلاد ومقتضيات واقعها.

4. الدراسات السابقة:

من بين االدراسات السابقة والمتصلة بموضوع البحث نورد مايلي:

- ◉ أطروحة دكتوراه بعنوان : "**استراتجية الأمن الوطني في الجزائر 2011/2006** " للباحث منصور لخضاري. أين عرض في بدايتها الإطار النظري لمفهوم الأمن الوطني، ثم تطرق الى المحددات الجيوسياسية، الجيواستراتجية والجيواقتصادية لاستراتجية الأمن الوطني الجزائري وكذا مجالات تجسدها. ليجنح في آخر بحثه الى التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر ومحاولة لتقييم فعالية هذه الاستراتجيات في حفظ الأمن الوطني بمختلف أبعاده ومستوياته.
- ◉ مذكرة ماجستير بعنوان : " **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**" من إعداد الباحث حسام حمزة، أبرز فيها العلاقة الوطيدة بين الأمن القومي الجزائري وبيئته الجيوساسية : المغاربية، الإفريقية والمتوسطية.
- ◉ مقالة بعنوان: "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**" للباحث صالح زياني، حيث حاول من خلالها التعرض لأهم مضامين مفهوم الأمن، وكذا فحص للعقيدة الأمنية

الجزائرية ومدى تجاوبها مع التحولات التي أفرزتها العولمة ليحصر في آخر المقال التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر.

5. الإطار النظري:

- **المقاربة الواقعية للأمن:** تساهم هذه المقاربة في فهم سلوك الدولة، وقراراتها على المستويين الداخلي والخارجي باعتماد متغير " **المصلحة الوطنية**" الذي يشكل جوهر وبنية الأمن القومي لأي دولة.
- **مقاربة الأمن الشامل:**

تأخذ بمسار التعدد في أبعاد الأمن: عسكرية وغير عسكرية، والتعميق في مستوياته انطلاقا من الفرد، ثم المجتمع وصولا للدولة.

6. الإطار المنهجي:

- **منهج دراسة الحالة:**

دراسة الحالة هي نوع من الدراسة الوصفية ترتكز على الحصول على بيانات ومعلومات وحقائق دقيقة وتفصيلية من فرد معين، أو سلوك محدد، أو موقف مستهدف بالدراسة البحثية، أو عن مؤسسة أو حتى عن مجتمع معين بكامله، وفي هذا النوع من الدراسة البحثية يتقصد الباحث ويتعمد محاولة النفاذ، بكل ما أوتي من خبرة وطرائق ووسائل، إلى عمق الحالة التي يقوم بدراستها ليستكشف ويكتشف الصفات والخصائص المميزة والفريدة له.

- **تقنية السيناريوهات في الدراسات الاستشرافية:**

تعد تقنية السيناريوهات أهم التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية للعلاقات الدولية، وغالبا ما تعتمد ثلاثة أنواع منها :السيناريو الخطي الذي يفترض بقاء الوضع القائم، و السيناريو الاصلاحي أو سيناريو التحسن، و الذي يفترض ارتفاع و تطور معدلات الظاهرة المدروسة و توجهها نحو الأحسن، وكذا السيناريو التحولي أو الثوري أو سيناريو التراجع أو التدهور، تختلف مسمياته لكن تصب في نقطة أن هناك تحول جذريا فيما يخص الظاهرة أو تراجعا سلبيا لها.

7. تبرير الخطة:

لمعالجة الاشكالية المصاغة والتحقق من الافتراضات الموضوعة تم تبني خطة تحوي ثلاثة فصول. يتعلق الأول بالتأصيل النظري والمفاهيمي للأمن القومي الجزائري، فيعنى بنشأة المفهوم، تطوره، خصائصه وكذا الإطار النظري لمختلف محدداته وأبعاده. ثم تأتي إجراءاته التطبيقية على الجزائر عن طريق إبراز أهم المحددات الداخلية والخارجية المساهمة في بلورة تصور لعقيدتها الأمنية.

في حين يقوم الفصل الثاني بتقييم لواقع التهديدات الأمنية للجزائر من خلال ثلاث جوانب أساسية، أولا دراسة للمعطيات الإقليمية الراهنة في كل من تونس، ليبيا ومالي، ثم تعريف التهديدات الأمنية المتمثلة في: الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للأوطان ومدى تأثيرهما على الأمن القومي الجزائري. لنصل في الأخير لحصر مختلف أساليب المواجهة المنتهجة من طرف الجزائر في هذا الصدد.

أما الفصل الثالث فيعبر عن رؤية استشرافية لتأثير التهديدات الراهنة على مستقبل الأمن القومي الجزائري في ثلاث اتجاهات: خطي، ثوري وإصلاحي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي الجزائري

يتطلب وضع الأمن القومي الجزائري في سياقه المفاهيمي والنظري التعرض لأهم مكونات هذا المتغير ألا وهي مفهومي "الأمن" و"الأمن القومي"؛ وذلك من خلال تحديد المعالم اللغوية للأمن بصفة عامة، وكذا مختلف التطورات المرحلية التي عرفها منذ القديم. ثم الانتقال إلى مفهوم "الأمن القومي" كمستوى من مستويات الأمن لتعريفه من الناحية الوظيفية، الهيكلية والأدواتية وتحديد الخصائص التي يمتاز بها (المبحث الأول).

أما صياغة تصور شامل للأمن القومي، على المستوى النظري، يقتضي التعامل مع مختلف المحددات ذات الطبيعة الداخلية والخارجية للدولة من جهة، إبراز لجميع أبعاده السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية من جهة أخرى (المبحث الثاني).

يأتي تطبيق ما جاء عرضه من جانب نظري على الأمن القومي الجزائري عن طريق تحديد أهم العوامل التي تساهم في صياغته، سواء أكانت داخلية مرتبطة بتاريخ الدولة ودستورها، أم خارجية متعلقة بالتزاماتها الدولية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي

يعتبر مصطلح **الأمن القومي(National Security)**[1] صورة مفاهيمية و تطبيقية خاصة لمصطلح أعم هو الأمن، ولأن فهم الخاص بمختلف مضامينه وكذا ادراك طبيعته وخصائصه يستوجب بالضرورة التعرف على العام (الأمن). فسنبدأ بتعريف الأمن و تحديد أهم التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم ، ثم ننتقل إلى مستوى أخص للتعرف على مفهوم الأمن القومي وأهم الخصائص التي يتمتع بها.

المطلب الأول : مفهوم الأمن وتطوراته

أولا: تعريف الأمن:

1-لغة:

يرجع أصل الأمن « **sécurité / security** » في اللغات الأجنبية إلى الكلمة اللاتينية « **securitas** »، حيث جاءت في قاموس لاروس la rousse للغة الفرنسية بأنها : " حالة يكون فيها الفرد أو الشيء غير معرض لأي خطر، أو تهديد باعتداء جسدي ، حادثة، سرقة و تدهور" [2]

أما في اللغة العربية جاء في المنجد في اللغة و الاعلام : أَمَنَ أَمْنًا وأَمَانًا و أَمَنَةً : إطمأنَّ فهو أمن أمين وآمن . و استأمنه طلب منه الأمان. والأمان هو الطمأنينة و العهد و الحماية و الذمة[3] .

و بهذا فمصطلح الأمن يحمل مدلول لغوي يعبر على حالة يسودها الاطمئنان و الاستقرار، و يغيب فيها الخوف و الخطر و التهديد.

2. اصطلاحا:

أخذ التعريف الاصطلاحي لمفهوم الأمن السمة الغالبة لمختلف المفاهيم في حقل العلاقات الدولية عامة، و الدراسات الأمنية[4]خاصة، ألا وهي التعقيد وغياب اجماع بين المختصين والباحثين

---

[1] يتم استعمال مصطلح الامن القومي في هذه الدراسة بنفس معنى الامن الوطني على اساس ان الاختلاف قائم في ترجمة مصطلح (national security) الى اللغة العربية ، و غياب الاختلاف في اللغات الاجنبية .

[2] **Le petit Larousse illustré** , patrice maubourguet, (paris : Larousse 1995), p.926

[3] **المنجد في اللغة و الأعلام** ، (بيروت: دار المشرق ، الطبعة 26، 1986)، ص.18 .

[4] نقصد بالدراسات الأمنية هو ذلك الحقل الذي استقل عن ميدان العلاقات الدولية خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين . و قد جاء نتيجة التطور الحاصل في مجال الدراسات الاستراتيجية الذي ظهر مع نهاية الحرب العالمية الأولى انظر: حسام حمزة ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011) ، ص.18

حول إعطاء تعريف واحد ومتفق عليه لظاهرة معينة، فكل دارس يتناولها من زاوية معينة . ومع ذلك يمكننا ادراج أهم التعاريف التي وردت في الأدبيات الأمنية حول موضوع الأمن .

عرفت **موسوعة الاستراتيجيا** الأمن بمعناه الواسع ، من خلال وصفه بأنها: " حالة شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك ، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه أن تحول هذا الخطر ليصبح واقفا ، وهذا الشخص يمكن أن يكون فردا أو جماعة: جماعة اجتماعية أو دولة (...) حيث أن بينير في رسالة كتبها سنة 1705م عرف الدولة على أنها مجتمع هدفه هو الأمن المشترك . وبهذا فإن تحقيق الأمن لمجموعة بشرية يعني: " تأمين سلامة الأفراد الذين يؤلفونها ، وسلامة المجموع الذي يشكلونه فيما بينهم: موجب مزدوج يربط بوثوق الأمن الداخلي و الأمن الخارجي للمجتمعات[1]. بصفة عامة يصنف هذا التعريف للأمن بأنه سلامة الأفراد و الجماعات من التهديد الداخلي والخارجي فهو هدف وجودهم و وسيلة للدفاع عنه.

نجد الطبيعة النسبية التي يتمتع بها مفهوم الأمن في تعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية الذي أشار الى أن الأمن هو :"غياب لما يهدد القيم النادرة (...) و هو مصطلح نسبي من الناحية التجريبية ، وقد درجت الأبحاث التي تدور حول العلاقات الدولية على تحليل هذا المصطلح من حيث الوجود التام أو العدم [2]

يتبين لنا مما سبق ذكره، أنه بالرغم من الاختلاف في الزوايا المتبناة في تعريف الأمن إلا أنها تشترك في أساسية واحدة هي أن الأمن هو المطلب الأول للحياة: "أساس البقاء" ، و أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بغياب أي تهديد يمكن أن يعرض استمراريته للخطر .

ثانيا: تطور مفهوم الأمن:

يعد مفهوم الأمن مفهوما قديما قدم المجموعات البشرية و هو يندرج أساس في جدلية "نحن، الآخر" حيث تعبر "نحن" عن مجموعة بشرية متجانسة هدفها الحفاظ على بقائها و سبل رفاهيتها، أما "الآخر" فهو المجهول المختلف صاحب هوية مختلفة ، الذي قد يشكل مصدر تهديد حقيقي أو محتمل وعلى مر العصور تطورت هذه الجدلية في اطار شمل مفهوم الأمن بأبعاد و زوايا مختلفة و لكن مع

---

[1] **موسوعة الاستراتيجيا** ، تيري دي مونبريال و جان كلين، (ترجمة علي محمود مقلد)، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2011) ، ص.254

[2]. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، غراهام ايفارنز وجفري نوينهام، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 671.

سعي دائم لتحقيق الهدف الأساسي و الأسمى و هو "البقاء". و على هذا الأساس يتم التعرض لهذا العنصر من خلال النقاط التالية :

- الأمن في الفكر القديم.
- الأمن في الاسلام.
- الأمن في الفكر الحديث.
- الأمن في التنظير الكلاسيكي و النقدي.

2. أ. الأمن في الفكر القديم :

لقد عالجت الأفكار السياسية الأولى ضرورة الأمن للإنسان والمجتمع ، من خلال أسباب قيام المجتمع وشروط استقراره .فقد وضح سن تزو الصيني في مؤلفه المشهور" **فن الحرب**" ضرورة الأمن وشروط تحقيقه بالتركيز على الاستراتيجية العسكرية. أما في الحضارة اليونانية، فقد اشترط فلاسفتها اطار سياسي، "المدينة الفاضلة" عند أفلاطون و "دولة المدينة" عند أرسطو، كأداة لخلق مجتمع متحضر وآمن؛ في حين أعطت المدارس الرومانية الأمن طابع عالمي يشترط على دولها الاستقرار الداخلي ونظام الحكم المختلط[1]. ومن هذا يتضح أن المجتمعات القديمة كانت في تطلع دائم و مستمر لإيجاد أحسن وأنجع المنظومات الكفيلة بضمان بقائها وتحقيق أمنها واستقرارها.

2. ب. الأمن في الإسلام :

احتل الأمن مكانة أساسية ومهمة في الإسلام بدليل ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من آيات وأحاديث تبرز ضرورته للكائن الحي، فقد وردت كلمة "أمن" خمس مرات في النص القرآني، و سبعة مرات بصيغة" آمنين" .

ويعبر الأمن عن تلك الحالة النفسية المطمئنة التي تنتج عن الوثوق والإيمان بالله وانعدام الخوف، وفقا لقوله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْت الذَّي أَطْعَمَهُمْ منْ جُوع وَ آمَنَهُمْ منْ خَوْف) سورة قريش ، [الآية2، 3، 4].

[1] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، **الأمن و الأمن القومي**، (بنغازي : المركز العالمي للدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر ، الطبعة1، 2006)، ص.ص.17-18

وفي قوله تعالى : (وَعَدَ الله الَّذينَ آمَنُوا منْكُمْ وعَمِلُوْا الصَّالحَات لَيَستَخْلفَنَّهُمْ في الأَرْض كَمَا استَخْلَفَ الَّذيَن منْ قَبْلهمْ، ولَيُمَكنّنَّ لَهُمْ دينَهُمْ الّذي ارْتَضَى لَهُمْ ولَيُبْدلَنَّهُمْ منْ بَعْد خَوْفهمْ أَمْنَا يَعْبُدُونَني لَا يُشْرِكُونَ بي شَيْئًا) سورة النور [الآية 55].

لم يحصر الإسلام تحقيق الأمن في العامل النفسي فقط، بل ربطه بتوفير متطلبات وحاجيات الطبيعة كالمأكل والمشرب ، الصحة ... جاء في قوله سبحانه و تعالى : (ضَرَبَ اللهُ مَثَلَ قَرْيَة كَانَت آمنَةَ مُطْمَئنَّة يَأَتيهَا رزْقُهَا رَغَدًا منْ كُل مَا كَانَ فَكَفَرَتْ بأَنْعُم الله فَأَذَاقَهَا الله لبَاسَ الجُوع وَالخَوْف بمَا كَانُوا يَصْنَعُونْ) سورة النحل [الآية 112] . وفي قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم معافى في جسده آمنا في سربه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا)

أما في الحضارة العربية الاسلامية ارتبط الجانب الأساسي من مفهوم الأمن ومتطلباته بالدفاع عن العقيدة الدينية، وحمايتها من أعدائها وقد تطور المفهوم الأمني الاسلامي ليشمل مهمة نشر الإسلام، ويكتسب بذلك طابعا عالميا[1] .

مما سبق ذكره نصل إلى أن الأمن في التصور الإسلامي يعرف تدرجا وشمولية إذ يتحقق على مستوى الفرد والجماعة من خلال الاستقرار النفسي والمادي، ويتجسد على مستوى أعلى من خلال تأمين ونشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

2. ج. الأمن في العصر الحديث :

في هذه الفترة جاء طوماس هوبز(Tomas Hobbes) بمفهوم عالمي "الوحوش الباردة" أي الدول المأخوذة بالدفاع عن مصالحها من خلال إيصال قوتها للذروة. و بهذا فقد اعتبر الأب البعيد للأمن الوطني المبني على الدفاع العسكري ودبلوماسية القوة .أما ايمانويل كانط فقد اقترح اعتبار البشرية جماعة تنظم نفسها وفقا لمعايير أخلاقية وقانونية كتأسيس سلام دائم .[2]وبهذا فقد ربط بدرجات أعلى من التعاون و التضامن الدولي.

[1] نفس المرجع .ص.19.
[2] . **موسوعة الاستراتيجيا** ، تيري دي مونتريال و جون كلين ، مرجع سابق .ص55.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته هو أن أهم الأفكار التي جاء بها هؤلاء المفكرون وغيرهم في هذه المرحلة ستكون المنطلقات الأساسية التي يقوم عليها التنظير في العلاقات الدولية في القرن العشرين وبالأخص فيما يتعلق بمجال الأمن.

2. د. الأمن في التنظير الكلاسيكي:

ظهرت العديد من المقاربات النظرية التي حاولت تفسير موضوع الأمن، والاجابة عن الإشكالات الأساسية التي يطرحها : أمن من؟ و ممن؟ و ما هي وسائل تحقيقه؟ فقد سعت بذلك لتحديد الوحدة المرجعية الواجب حمايتها، وكذا تعريف التهديدات التي تمس بقائها واستقرار أمنها .وعلى الرغم من اختلاف هذه المقاربات إلا أنها تتلخص في تصورين : الأول تقليدي واقعي والثاني نقدي .

يقوم المنظور الواقعي للأمن على أن الدولة القومية هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن وذلك بالتركيز على أمن حدودها، سيادتها، استقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي . أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك [1].

يضيف أصحاب هذا التصور أن العالم يمتاز بطابع فوضوي يفرض ثلاث شروط على مفهوم الأمن وهي: مرجعية الدولة القومية في الأمن ، وأن التهديدات الخارجية هي المشكلة الأساسية للأمن القومي، ليصبح في الأخير نسبي غير مطلق[2].

في المقابل ظهر التصور الثاني، عقب الحرب الباردة،الناقد للمنظور الواقعي داعيا إلى إعادة النظر في الوحدة المرجعية للأمن "الدولة" و كذا مصادر تهديدها .

حيث بدأ الحديث عن توسيع مفهوم الأمن الذي جاء به باري بوزان، من خلال تعدد أبعاده : أمن سياسي، اقتصادي، عسكري، مجتمعي وبيئي. و يعد من أبرز الاسهامات التي قدمت مدرسة كوبنهاكن للدراسات الأمنية ومن أبرز ممثليها ويفر الذي أكد بدوره أن العولمة والظواهر العابرة للحدود، الهجرة، و ظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية وغيرها تستهدف بالدرجة الأولى المجتمع وليس الدولة، وتهدد بذلك هويته[3].

---

[1]. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، اوروبا و الحلف الأطلسي** ،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة ، النشر و التوزيع،2005)، ص18.

[2]. نفس المرجع، ص. 20.

[3]. نفس المرجع، ص. 26.

تتلخص نظرة المدرسة النقدية في تعدد أبعاد الأمن وكذا الوحدات المرجعية له التي لا تنحصر فقط في الدولة، وإنّما تمتد إلى الأفراد والمجتمع. وبهذا فإننا نتحدث عن مستويات أخرى غير الأمن القومي وهي الأمن المجتمعي والانساني .

من جهة أخرى تتجسد الإسهامات النظرية لتوسيع مفهوم الأمن ، من خلال البحث في مختلف أنواع التهديدات الأمنية و التي حددها باري بوزان في خمسة: [1]

- تهديدات عسكرية : تتعلق بأفعال عسكرية موجهة نحو إقليم الدولة .
- تهديدات سياسية: التي تضر باستقرار وتنظيم الدولة.
- تهديدات مجتمعية: تمس الهوية الوطنية والدينية.
- تهديدات اقتصادية : الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد الاولية... و غيرها التي يمكن أن تهدد استقرار البلاد، و المواطنين و وسائل الدفاع عن الدولة.
- تهديدات بيئية: كالتلوث / قابلية الوصول الى المياه الصالحة للشرب .

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي و خصائصه

يعكس مفهوم الأمن القومي الصورة التطبيقية للتطورات التي طرأت على مفهوم الأمن بفعل الأحداث التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث على المستوى الاجتماعي الفكري و السياسي على وجه الخصوص. و بهذا قامت الجدلية التي يطرحها الأمن (نحن، الآخر) على أساس أن المعني الأول بالأمن أي الـــ "نحن" هو "الدولة" كشكل جديد للمجتمع السياسي ، و "الآخر" أي "المهدد" هو دولة أخرى معادية. فمنذ نشأة هذا المفهوم برزت محاولات عديدة لتعريفه نوجز أهمها في هذا المطلب إضافة لأبرز الخصائص التي يتمتع بها و تميزه عن باقي مستويات التحليل في الدراسات الأمنية.

1. نشأة مفهوم الأمن القومي:

يشير ثيري بالزاك **(Thierry Balzacq)** إلى نشأة مفهوم الأمن القومي من خلال قطيعتين على مستوى التصور السياسي لمفهوم الأمن. وقعت الأولى في الفترة ما بين النصف الثاني للقرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر حيث ارتبطت بفكرة أن الأمن هو "**هدف مشترك للأفراد**

[1] Barbara Delcourt **, Theories de la securité** , obligatoire en 2 eme cycle en science politique, orientation relation internationale 2007, P.39

، **الجماعات والدول**" مجسد من خلال نسج الروابط بين هذه الفئات الثلاثة[1]. وعليه إلى غاية تلك الفترة لم تكن الدولة هي الوحدة المرجعية أو الموضوع النهائي للأمن على حد تعبير بالزاك.

أما القطيعة الثانية فتمثلت **الثورة الفرنسية** التي جعلت من الأمن ميدان الخاص بالدولة ومحمي بالقوة والوسائل العسكرية و/ أو الدبلوماسية. إذ يرجع الفضل إلى آدم سميث **(Adam Smith)** الذي ركز على الأمن في محوره اللبرالي من خلال نقطتين أساسيتين في كتابه ثروة الأمم هما:

- الدول أصبحت الفاعل الأساسي "المكلفة بحماية المجتمع من العنف واجتماع المجتمعات أخرى".
- أن حرية الأفراد تنطوي تحت أمن الدولة التي تضمنها من خلال توظيف الجيش.[2]

بصفة عامة يذهب بالزاك إلى أن الثورة الفرنسية هي التي ساهمت في تعميق و تقوية التوجه الذي يرمي إلى أن أمن الأفراد ينطوي تحت أمر الدولة، و بهذا فهي تعد السبب في ظهور و نشأة مفهوم الأمن . وعلى الرغم من هذا التأصيل التاريخي لفكرة الأمن القومي التي قدمها بالزاك إلا أن هناك توجهات أخرى حول نشأة هذا المفهوم، حيث ترجعها هيلغا هافتندون (**Helga Haftendorn**)إلى تاريخ تأسيس الدولة القومية في معاهدة واستفاليا 1648، فحسب رأيها: "الأمن القومي هو المنتوج المباشر للمأسسة المتصاعدة للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر[3]" بحكم أن هذه المعاهدة أرست معالم جديدة في مجال العلاقات الدولية من خلال إنشاء كيان يتمتع بالسيادة المطلقة ويلعب دور أساسي في تفاعلاتها. ومنه ارتبطت نشأة الأمن القومي، وفقا لهذا التوجه، بنشأة الدولة القومية.

في حين يذهب توجه آخر إلى أن ممارسة تطبيقات الأمن القومي، سابقة عى صياغته الاصطلاحية، حيث لم تظهر في الغرب إلاّ في أربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي والتر ليبمان **(Wolttar lippmann)** عام 1943 أو إثر اصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل مجلس الأمن القومي ، ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته و صياغته المفاهيمية انعكاسا

[1] Thirry Balzacq, **qu'est-ce que la sécurité nationale**.(pierre internationale et stratégique, N52, hiver2003, 2004).P5
[2] Ibidm.
[3] . Ibidm.

للخبرة التاريخية الغربية في عصر الدولة القومية .[1] على ضوء ما تم ذكره ، فإن الأمن القومي هو اسقاط للتغيرات التي عرفها العالم الغربي على مفهوم الأمن بصفة عامة.

2. تعريف الأمن القومي:

وردت مجموعة كبيرة من التعاريف المقدمة للأمن القومي نحاول حصر أهمها بالاعتماد على ثلاث مقاربات:

- **المقاربة الوظيفية لتعريف الأمن القومي:** وتشمل التعاريف التي عرضت أساسا الهدف الذي نسعى إليه من خلاله تحقيق الأمن القومي.
- **المقاربة الهيكلية:** التي تعرض أهم التعاريف التي ركزت على البنية الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي .
- **المقاربة الأدواتية:** التي تبرز أهم التعاريف التي توجهت بصفة خاصة نحو عرض الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أمنها.

أ. المقاربة الوظيفية:

تتمحور أغلب التعاريف حول الوظيفة التي يؤديها الأمن القومي نذكر أبرزها:

- **تعريف باري بوزان** (سنة 1991) : "الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية"[2].
- **تعريف ارنولد ولفرز (Arnold Wolfers 1952):**" في المعنى الموضوعي الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، و في المعنى الذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم[3]".
- أما **فرانك تراقر وفرانك سيموني** (**Frank N.Tager et Frank Simonie** 1973) فقد عرفا الأمن القومي على أنه: " ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي تهدف أساسا لخلق ظروف وطنية و دولية مفضلة لحماية وتوسيع القيم الحيوية الوطنية ضد الأعداء الموجودين أو المحتملين"

---

[1] عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، **الأمن و الأمن القومي**، مرجع سابق ، ص.24.

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، مرجع سابق ، ص.13.

[3] Theirry Balzacq, Op cit, P.6.

- وقد عرفه وزير الدفاع الأمريكي السابق هارولد براون (**Harold brown** سنة 1983) بأنه: "القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، و ضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة، و حماية طبيعتها و مؤسساتها و سلطتها من التهديد الخارجي و ضبط حدودها[1]."

مما سبق نستخلص أن الأمن القومي من الناحية الوظيفية يهدف إلى الوصول لوضع تغيب فيه التهديدات والمخاطر التي تمس كيان الدولة وقيمها المركزية. فالدولة تسعى إلى حماية استقلالها ، سيادتها، استقرارها و سلامة ترابها و المنتمين اليه من شتى أنواع المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية وكل هذا يندرج في إطار تحقيق أمنها بالدرجة الأولى.

ب. المقاربة الهيكلية:

تقوم البنية الأساسية للأمن القومي على المصالح الحيوية والقيم المركزية التي لا يمكن أن تتخلى أو تتنازل عنها ونجد هذا التصور واضحا في التعاريف الاتية:

- **تعريف والتر ليبمان:** 1943: "أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمها السياسية في سبيل تجنب الحرب، و إذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري و قدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه"[2]

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا التعريف هو الأمن القومي تركز أساسا في جانب القوة العسكرية وقدرة التحكم فيها، بهذا ضيق من مجال أمن الدولة ووجهه نحو الخطر الخارجي فقط.

- قد اعتبر فريدريك هارتمان أن الأمن القومي "يمثل جوهر المصالح القومية –الحيوية للدولة"[3]
- و يجدر الإشارة هنا أن تعريف تراقر أيضا يعتبر أن جوهر سياسة الأمن القومي هي القيم الحيوية وأن أغلب التعاريف تحدد القيم المهددة لأمن الدولة هي القيم المركزية و المصالح الحيوية.

ج. المقارية الأدواتية :

---

[1] عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، **الأمن و الأمن القومي**، مرجع سابق، ص.39.

[2] . على عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي : نموذج تحليلي مقترح** ، (ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 105،2005)، ص. 31.

[3] عبد الله محمد مسعود علي عباس مراد، مرجع سابق ، ص، 37

يعتبر تعرف لبيمان من التعاريف التي تحصر وسائل تحقيق الأمن القومي في الأداة العسكرية، و لكن مع توسيع المفهوم أصبح يشمل وسائل وأدوات شتّى وردت في تعريف موسوعة الاستراتيجيا حيث أكّدت أن : "الدولة تلجأ لضمان أمنها إلى سبل تؤمن دفاعها بالذات : الدفاع عن الأرض، سكان، سيادة(...) . ويمكنها السعي لتثبيت نفسها في المسرح الدولي، في وضع يبعدها عن التهديد، من خلال **كبت الخصم المحتمل: و هذا هدف دبلوماسية القوة، أو الغاء التهديد بتحسين العلاقات التي تقيمها مع جوارها (...) بواسطة دبلوماسية التعاون.**"[1]

بالإضافة الى هذين الأسلوبين يقدم وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا Robert) (Macknamara مقاربة شاملة لتعريف الأمن من خلال تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية و سياسية في ظل حماية مضمونة أو بالأحرى في ظل توفر القوة العسكرية[2]. هذا ما يعكس التوسيع الحقيقي للمفهوم.

استنادا للمقاربات الثلاثة نصل إلى تعريف اجرائي لمفهوم الأمن على أنه :"**مطلب ورغبة الدولة في تحقيق وضع يضمن وجودها و استقرارها و استقلالها عن طريق غياب التهديد الداخلي والخارجي، حيث يتم الوصول إلى هذه الحالة من خلال تعبئة واستعمال جميع القدرات التي تمتلكها الدولة**"

3. خصائص مفهوم الأمن القومي:

إن اختلاف التعاريف وصعوبة حصرها راجع للخصائص التي يمتاز بها هذا المفهوم والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية :

- **مفهوم سلبي/ايجابي:** سلبي لأنه مبني على تصور يسود الخوف و الريبة ن الآخر وديمومة دوامة الأمن فهو يجعل من الأمن غياب للخطر[3]. و هذا ما يفقد الثقة في الآخر ويحرك المعضلة الأمنية . أما التصور الايجابي : فيشمل نقطتين الأولى أن الدولة تسعى لضمان أمنها

[1]. **موسوعة الاستراتيجية**، تيري دي مونتريال و جون كلين ، مرجع سابق ، ص.254.
[2]. منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني 2006-2011، رسالة دوكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص31.
[3].عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.18.

من خلال طمأنة شركائها، والثانية أن الأمن يتحقق عبر وسائل دبلوماسية دون الخيار العسكري[1].

- **مفهوم نسبي:** أي أنه لا يمكن أن يكون ثابت بل يتغير بحسب الظروف التي تمر بها الدولة و ما يحيط بها من أخطار و تهديدات[2] فالأمن القومي يبنى ويعاد بناؤه وفقا لمعطيات كل مرحلة تاريخية و مستجدات محيطها الاستراتيجي .
- **مفهوم مركب:** وقد نتج هذا التركيب من الأبعاد التي يشملها : بعد داخلي متعلق بالدولة خصائصها، احتياجاتها، و أهدافها و قدراتها، و بعد خارجي يتعلق بالبيئة الاقليمية والدولة التي تتفاعل في إطارها الدولة القومية مع مختلف وحداتها[3]
- **مفهوم مرن:** يشمل جميع العناصر فهو لا يستبعد أي مجال ولا يحصر في مجال معين بل يشمل: الميدان العسكري، الاقتصادي، السياسي، البيئي، الاجتماعي... [4]

وفي اطار هذه الخصائص يبقى مفهوم الأمن القومي واسع، شامل و بالأخص ذاتي أي بناء تصور عنه هو خاص بكل دولة قومية ترتب و تعرف مصادر التهديد و وسائل مواجهتها بصفة ذاتية.

و كخلاصة لهذا المبحث نصل الى النقاط التالية:

- يبقى الأمن المطلب الأول و الأساسي للحياة ، باختلاف وحداته المرجعية :"الفرد–الدولة والمجتمع الدولي"
- عرف مفهوم الأمن تطورات حسب الظروف التي تفرضها كل مرحلة تاريخية معينةــ اكتسب من خلالها أبعاد سياسية ، اقتصادية، اجتماعية...
- ارتبط البعد السياسي للأمن بالدولة (المجتمع السياسي) فأصبح الحديث عن الأمن القومي و هو مطلب الدولة في البقاء .
- مفهوم الأمن القومي هو مفهوم ذاتي نسبي متغير ومركب بحيث تشترك الدول في ضرورة السعي لتحقيقه و حمايته و لكن تختلف في تعريفه و مختلف تطبيقاته.

---

[1] نفس المرجع، ص 18

[2] .محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن القومي** ، رسالة ماجيستير غير منشورة(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا،2006)،ص.70..

[3] .عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد ..مرجع سابق، ص.43

[4] . محمد سعيد آل عياش الشهراني، مرجع سابق،ص.71.

المبحث الثاني: مقومات الأمن القومي

اختلفت المفاهيم النظرية المقدمة للأمن القومي وكذا تطبيقاتها العملية من دولة إلى أخرى، بل تباينت في الدولة الواحدة من حقبة زمنية لأخرى. ويعود هذا الاختلاف إلى ارتباط الأمن القومي بمجموعة من المحددات التي تساهم في صياغته وتحديد معالمه (المطلب الأول). وقد عرف ذات المفهوم توسعا، عقب نهاية الحرب الباردة، شمل من خلاله عدة أبعاد على غرار العسكرية منها.

المطلب الأول: محددات الأمن القومي:

تساهم محددات الأمن القومي في تكوينه، تعيين خصائصه والتغيرات التي تطرأ عليه..فهي مرتبطة أساسا بالدولة، وتمارس تأثيراتها بشكل منفرد (أي كل عامل يؤثر بمعزل عن العوامل الأخرى) أو بشكل جماعي (أي يتجلى تأثيرها من خلال تفاعل ثنائي أو جماعي لهذه العوامل).

يضاف إلى ذلك أن جميع الدول تشترك في هذه المحددات من الناحية النظرية، إلا أن درجة تأثيرها في صياغة تصورها الأمني، يختلف من دولة إلى أخرى و من مرحلة إلى أخرى .نستطيع أن نميز بين مجموعتين من المحددات : محددات البيئة الداخلية و الخارجية .

أولا: محددات البيئة الداخلية:

وهي مجموع العوامل التي تساهم في تكوين الأمن القومي لدولة معينة بحيث يكون مصدرها البيئة أو المحيط الداخلي للدولة و خصائصها الذاتية و تشمل:

أ. النظام العقائدي القيمي الاجتماعي:

يمتلك المجتمع، الذي يعتبر المادة البشرية لكل دولة ، أنظمة عقائدية و قيمية يؤمن بها ويعتمدها كمعايير سلوكية وفكرية ينظم من خلالها حياته وأنشطته فرديا أو اجتماعيا، داخليا أو خارجيا[1]

يشمل هذا العنصر كل المكونات التي تعبر عن هوية المجتمع : لغة ، دين، عادات وتقاليد، بحيث تساهم هذه الأخيرة في تكوين لمفهوم الأمن ، مشكلاته و كذا طرق معالجتها ، في ذهنية المجتمع .

[1] عبد الله محمد مسعود ، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص58

أما عن دور هذا النظام في تكوين مفهوم الأمن القومي يندرج من ذلك الالتزام الذي تتعهد به أغلب الأنظمة الحاكمة باحترام المنظومة العقائدية القيمية للمجتمع و سعيها الدائم لحمايتها ، و الذي ينعكس في الأنشطة الأمنية لهذه الأنظمة وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مؤقتة أو دائمة[1].

و قد شهدت نظريات العلاقات الدولي نقاشات حول العلاقة بين الأمن و الهوية باعتبارها موضوع مرجعي. حيث فسرت هذه العلاقة فيما يلي:

- أن القيم، نمط الحياة، بل و حتى الانتماء إلى حضارة هي من مكونات الهوية التي يتعين الدفاع عنها .هذه المكونات يتذرع بها في الخطابات حول الأمن. فتصبح أداة قوية للشر عنه و لتعبئة المجتمع في وقت الحرب.
- أن القيم والمعايير المرتبطة بالأمن قد يتم تذويتها (internalisation/intériorisation) من قبل الناس لتصبح جزء لا يتجزأ من تحديد الهوية الوطنية[2]

وبشكل عام، تتحدد مساهمة المنظومة القيمية العقائدية للمجتمع في تكوين وتعريف الأمن القومي وتهديداته من خلال :

- اعتبار القيم و العناصر الهوياتية للمجتمع مكونات يشترط الدفاع عنها من خلال وظائف الأمن القومي.
- التغيرات التي تطرأ على مفهوم الأمن القومي تنتج قيم جديدة قد يعتمدها المجتمع و تصبح جزء من هويته لتشترط الدفاع عنها.

ب. التجارب والخبرات التاريخية:

يتأثر مفهوم الأمن القومي و شروطه وأهدافه بمختلف التجارب التاريخية التي مرت بها الدولة والتي أنتجت لها حملة من الخبرات والمدركات التي تجعلها ترى الخطر الذي يهدد أمنها. فقد تشير بعض التجارب الى أن الخطر الامني الأول متمثل في دولة أخرى مثال ذلك صياغة لكل من فرنسا و ألمانيا مفاهيمها الأمنية على أساس عدائي لكل طرف بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية

[1] نفس المرجع، ص.59

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،ص.33.

، و في موضع آخر قد تساهم التجارب التاريخية في تحديد مخاطر وتهديدات مصدرها ثورات أقليات دينية عرقية ومذهبية لبعض الدول خاصة إذا عرفت هذه الجماعات بمطالبتها المتكررة للانفصال[1].

وبهذا فإن الدولة القومية تعود إلى تاريخها الخاص وممارساتها السابقة القريبة أو البعيدة لتستعين بها من أجل تحديد مصادر العداوات، المخاطر والتهديدات لأمنها واستقرارها، فهو محدد لا يمكن الاستغناء عنه.

ت. القدرات المتاحة للدولة :

يعتبر أهم شرط لصياغة مفاهيم أمن قومي توافقية و قابلة للتطبيق، ويقصد بذلك التوافق بين تلك المفاهيم و بين القدرات اللازمة لتحقيقها. فالعلاقة بين هذين العنصرين علاقة طردية تأثيرية متبادلة[2]

إذ تشمل هذه القدرات مجالا واسعا من الإمكانيات الاقتصادية، المالية، البشرية، التقنية، المعنوية، السياسية و الجغرافية...الخ؛ تؤثر في صياغة مفاهيم الأمن القومي إما من خلال حمايتها من مختلف التهديدات أو الزيادة من حجمها و قوتها عن طريق انتهاج سياسات أمنية تخدم الأهداف السابقة الذكر.

ث. طبيعة النظام السياسي:

تتغير و تتأثر مفاهيم و تطبيقات الأمن القومي وفقا للخصائص التي يتميز بها النظام السياسي للدولة. الذي يمتلك بدوره المسؤولية الحصرية في تكوينها و صياغتها، و كذا تحديد الأهداف و التصورات التي تقوم عليها[3] ، و مثال ذلك تغير مفاهيم و مصادر التهديد للأمن القومي في ألمانيا عبر وصول الحزب القومي الاشتراكي النازي للسلطة بقيادة هتلر، وحتى في الجزائر بوصول الحزب الاشتراكي للحكم في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين .

ومن جانب آخر يتحدد مفهوم الأمن القومي و سياساته بتأثير القوى السياسية والاجتماعية الناشطة في إطار الدولة و مدى قدرتها على التأثير على صانع القرار السياسي فيها، وخير مثال في ذلك هي جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الامريكية[4]. و بصفة عامة تتجسد أهم محددات البيئة

[1] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق،ص.60.
[2] .نفس المرجع،ص61.
[3] .نفس المرجع،ص62..
[4] .نفس المرجع،ص.63.

الداخلية للأمن القومي بالمنظومة القيمية العقائدية للمجتمع و ما تعكسه من هوية قومية، و كذا مجموع التجارب والخبرات التاريخية وصولا الى القدرات المتوفرة للدولة وطبيعة نظامها السياسي.

ثانيا: محددات البيئة الخارجية:

هي مجموعة العناصر التي تؤثر في تكوين مفهوم الأمن القومي ومختلف تطبيقاته بحيث تصدر أساسا عن المحيط الخارجي للدولة ، وتشمل المستوى الاقليمي ، الدولي والعالمي . و بهذا فان صياغة السياسة الأمنية لكل دولة يتوقف على التفاعلات والخصائص التي تطرحها مستويات البيئة الخارجية.

أ. القواعد المنظمة للعلاقات الدولية:

انتهت الدول إلى مجموعة من القواعد العرفية والقانونية التي تقدمها في تنظيم العلاقات فيما بينها والتي تعرف اليوم ب "قواعد القانون الدولي" لتصبح مخالفتها العلنية أو المعتمدة مصدرا للإحراج أو الازعاج إن لم تكن مصدر للمشكلات[1].

بعبارة أخرى، فإن على الدولة أن تلتزم بنصوص القوانين الدولية، و كذا المعاهدات والاتفاقيات التي تنتمي إليها خصوصا وإن تعلق الأمر ببعض المبادئ التي يقوم عليها أمنها، أهدافه و مصادر تهديده.

ب. بنية منظومة العلاقات الدولية:

شهدت بدايات القرن العشرين ظهور وحدات دولية حديثة كالمنظمات الاقليمية والدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، وانهيار الأنظمة الاستعمارية القديمة، حيث أوجدت ظروفا جديدة، و نمط جديد من التفاعلات فرضت على الدول التعامل معها على كل المستويات حتى الأمنية منها[2].

ت. مكانة الدولة في النظام الدولي:

يقوم هذا العنصر على تصور المكون عن الدولة، مكانتها و دورها في النظام الدولي. هذا الادراك والتصور الخارجي يؤثر على صانع القرار حسب وضعه : صديق، حليف، خصم، عدو أو

[1]. نفس المرجع، ص.27.
[2]. نفس المرجع،ص.65.

ببساطة محايد[1]. و بهذا فإن الدولة تبني تصورها لأمنها القومي من خلال ادراكات الآخر لها فتصح بذلك كل من هو عدو في خانة مصادر التهديد.

ث. طبيعة النظام الدولي:

تتغير المفاهيم والسياسات الأمنية للدول بتغير النظام الدولي: من أحادي القطبية ، ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب. وأبرز مثال على ذلك هو ما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، الحدث الذي دفع بالولايات المتحدة الامريكية من تغيير مفاهيمها الأمنية مع زوال الخطر الشيوعي و الانتقال إلى تهديدات ذات أبعاد عالمية مثل الارهاب[2].

ج. العولمة:

أفرزت العولمة عالما يعيش في ظل : معلومات بلا حدود، جمعيات بلا حدود، مرجعيات بلا حدود، دول بلا حدود، شفافية بلا حدود، هو عالم يواجه أزمات بلا حدود ، فمن المنطقي أن الأمن في هذا العالم هو أيضا بلا حدود[3]. حيث ساهمت العولمة بكل متغيراتها إلى تكوين مفهوم أمن قومي واسع متعدد الأبعاد.

على ضوء ما سبق ذكره نصل إلى أن صياغة مفهوم الأمن القومي، أهدافه وشروطه يتحدد بجملة من العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالدولة. إذ في تساهم تكوينه بصورة جزئية أو كلية وبدرجات متفاوتة .

في حين يظهر محدد لا يقل أهمية عن سابقيه وله ارتباط بالبيئة الداخلية والخارجية

طبيعة تهديد الامن القومي:

يحتل هذا العنصر مكانة أساسية في تكوين مفاهيم الأمن القومي وتطبيقاتها حيث أن الوظيفة الاسمى لهذا الأخير هو حماية الدولة من مختلف التهديدات و المخاطر التي تستهدفها.

[1].عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.ص.33.
[2].محمد عبد الله مسعود و على عباس مراد، مرجع سابق.ص.66
[3].نفس المرجع،ص.31.

إذ تتم صياغة الأمن القومي على ضوء:[1]

- ادراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية ، الحالية والمستقبلية.
- توفر القدرات على مواجهة هذه التهديدات.
- إعداد سيناريوهات و اتخاذ اجراءات لمواجهة التهديدات حيث تتناسب تدريجيا مع تصاعد درجة التهديد .

وقد عرف ريتشارد أولمان **(Richard H Ulman)** التهديد الأمني في مقالته المعنونة "إعادة تعريف الأمن" المنشورة في مجلة « **International Security** »في صيف 1983، بأنه "نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثي، وخلال مدى زمني محدود نسبيا بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل جوهري بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها سواء كانت هذه الوحدات أفراد أم جماعات أم مؤسسات[2].

إن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا التعريف هو أن التهديد يستغرق مدة زمنية قصيرة بحيث يشمل نطاق تأثيره الظروف المعيشية للسكان أو مجال المناورة و صنع القرار للحكومة ومؤسساتها. وعلى هذا الأساس فهو يعطي للتهديد تعريف ضيق لا يتماشى مع طبيعة التهديدات المتعددة والجديدة التي تواجهها الدولة اليوم.

حيث أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن هيئة الامم المتحدة أن أهم مميزات الظاهر الجديدة للتهديد الأمني هي "ذات صبغة عالمية و لا تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يضفي أحد التهديدات إلى آخر أو يفاقم من تداعياته السلبية ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري وفقا لمقولات الأمن في صياغته التقليدية[3].

ومنه فإن مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته يتكون وفقا للطبيعة المعقدة والمتداخلة التي تكتسبها التهديدات الراهنة التي أخذت طبيعة لينة "اقتصادية، ثقافية، بيئية..." و صلبة "عسكرية" وشملت نطاق أوسع يتجاوز حدود الدولة إلى مستويات أعلى دولية و عالمية .

---

[1]. محمد جمال مظلوم ، **الأمن غير التقليدي**، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1،2012).ص.27.
[2] .نفس المرجع،ص.84.
[3]نفس المرجع.ص.85

المطلب الثاني: أبعاد الأمن القومي

يقوم التصور الشامل للأمن القومي على الأخذ بمسار التعدد فيه مصادر التهديد (تقليدية و غير تقليدية) ، والذي ينعكس بالدرجة الأولى على الأبعاد المختلفة التي يحويها المفهوم. و هي المجالات التي تسعى الدولة الى حمايتها كعناصر أساسية لتحقيق أمنها القومي.

و ترتكز الأبعاد الاساسية للأمن القومي فيما يلي:

أولا: البعد السياسي:

يعتبر من أهم عناصر الأمن القومي لأن الأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي و التي بدورها تضمن استقرار المجالات الأخرى.

يعرف الأمن السياسي على أنه: "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة"[1] بعبارة أخرى يتمثل البعد السياسي في المحافظة على كيان الدولة السياسي .

يشمل الأمن السياسي شقين : **داخلي و خارجي**. يتعلق الشق الأول بالتماسك الداخلي للدولة ووحدتها الوطنية، أما الشق الخارجي فهو يعكس تعارض أو تطابق مصالح الدول العظمى، الكبرى و القوى الاقليمية مع مصالح الدولة[2]

ثانيا : البعد العسكري:

يعبر هذا البعد عن الأمن العسكري الذي كان يستعمل كمرادف للأمن القومي لفترة طويلة من الزمن، و هو ما اصطلح عليه بالأمن التقليدي أي ذو الطابع العسكري. و بالرغم من تراجع هذه المسلمة إلا أنه لا يزال يشغل نفس الدرجة من الأهمية.

يبرز دور هذا البعد في تحقيق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الاقليمية من خلال بناء قوة عسكرية وإعداد الدولة والشعب وقت السلم والحرب.[3]

---

[1] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، **الامن و الامن القومي**، مرجع سابق،ص.70.
[2] محمد جمال المظلوم ،الامن غير التقليدي، مرجع سابق،ص.28.
[3] .نفس المرجع،ص.31.

في حين أن هذا الأمن لا يتحقق بتوفر أعداد كبيرة من القوت المسلحة ولا كميات هائلة من الأسلحة فقط و إنما يأتي باجتماع جملة من العوامل[1]:

- استراتيجية عسكرية فعالة قائمة على الدمج الملائم للقدرات المتوفرة و الأهداف الموضوعة.
- التنسيق العال على مستوى المخططات العسكرية، الصناعية والتعبوية.
- كفاءة في إدارة عمليات الخدمات العسكرية.
- التخلص من مظاهر التبعية العسكرية، أبرزها: استيراد الأسلحة.
- قيادة عسكرية كفؤة تحت إشراف وتوجيه القيادة السياسية.

ثالثا: البعد الاقتصادي:

و هو قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء محليا أو من الخارج وبأيسر السبل و تجنب قيود أو تهديدات من الخارج، و كذا قدرة الدولة الاقتصادية على دعم القدرة العسكرية السياسية لها[2]

لايقتصر هذا العنصر على النظام الاقتصادي للدولة وسياساته وإنما يتعداه إلى الأمن الغذائي والمائي[3]. الذي أصبح يشكل موضوع أساسي للحروب المقبلة ومورد حيوي وضروري للكثير من الدول المهددة بالندرة أو التصحر.

رابعا : البعد الاجتماعي:

يعبر هذا البعد عن الأمن الاجتماعي أو القوة الاجتماعية. و في هذه الحالة يكون المجتمع متماسكا و خاليا من كل مظاهر التدني ابتداء من السلبية و انتهاء بالجريمة مرورا بانحطاط القيم الأخلاقية، انتشار التناقضات الاجتماعية و فقدان الهوية المميزة للأمة[4].

يهتم بدراسة التأثيرات السكانية المختلفة من عدد السكان، الكثافة، التوزيع، مستوى التعليم والصحة إضافة إلى التركيبة اللغوية، العرقية، الدينية والطبقية للمجتمع. وكذا محاولة معرفة وتحديد آثار ذلك كله على إمكانيات الدولة و مدى تماسكها الاجتماعي و السياسي[1].

---

[1]. محمد عبد الله مسعود، على عباس مراد، مرجع سابق،ص ص.68.69.
[2] .محمد جمال مظلوم ، مرجع سابق،ص.30.
[3] .نفس المرجع،ص.79.
[4] .نفس المرجع،ص.79.

يعد هذا العنصر أساسي كونه يمثل القدرة البشرية التي تمتلكها الدولة ووسيلة لتحقيق أمنها القومي.

خامسا: البعد الثقافي:

يعبر عن قدرة الدولة على الحفاظ على ثقافتها، تراثها، أنماط السلوك، الاستهلاك، اللغة، والاعتزاز بالتاريخ، فلكل أمة ثقافة خاصة بها وهي الوسيلة الأساسية لإثارة مشاعر الشعب حول التحديات الخارجية[2].

و لا يشمل الامن الثقافي مجال حماية الثقافة الوطنية فقط بل يسعى لنشرها و الترويج لها من خلال الغزو الثقافي لعقول الاخرين و هو ما اتبعته الدول الاستعمارية في مستعمراتها بغرض القضاء على ثقافتها و حتى القوى العظمى استعملتها ، و تجلت بوضوح ابان الحرب الباردة.

سادسا: البعد البيئي:

بدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات من القرن العشرين في المنظمات الدولية على رأسها الامم المتحدة ، حيث عقد أول مؤتمر دولي شامل لمسألة البيئة عام 1972 في ستكهولم ، دارت فيه النقاشات حول التزايد المفرط لظاهرة التلوث البيئي الذي هدد الوجود البشري نتيجة تصاعد السموم و الغازات إلى طبقات الهواء العليا و غلاف الكرة الأرضية ويبقى المشكل المطروح أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن هذا النوع من الأخطار التي تهدد الأمن البيئي لكافة الدولة خاصة النامية والمتخلفة.

كخلاصة نصل إليها من خلال ما سبق التعرض إليه في هذا المبحث هو أن الاختلاف التطبيقي والعملي لمفهوم الأمن القومي من دولة الى أخرى ،لا يمنع اشتراك جملة من المحددات نظريا في صياغته و تحديد أهدافه و شروطه.

يضاف إلى ذلك أن التعدد في طبيعة العوامل المهددة للأمن القومي جعلت منه مفهوما أكثر شمولا لجوانب متعددة سياسية، اقتصاديةــ عسكريةــ بيئية واجتماعية.

---

[1] .محمد جمال مظلوم، مرجع سابق،ص.30.

[2] .عبد الله محمد مسعود،مرجع سابق،ص.85.

المبحث الثالث: مرتكزات الأمن القومي الجزائري

أكد المبحث السابق أن تكوين مفهوم الأمن القومي بمختلف أبعاده وكذا اجراءاته العملية تخضع لمجموعة من العوامل المتباينة والمتعددة. وعلى نفس المنحى يتبلور التصور الجزائري للأمن القومي من حيث مقوماته، مصادر التهديد وأساليب مواجهتها في ظل جملة من المحددات التي تتعلق أساسا بالبيئة الداخلية للدولة (المطلب الأول) والنابعة من: تاريخ الدولة ومواد الدستور الجزائري . أما من جهة أخرى فإن أهم ما يؤثر في مفهوم الأمن الجزائري الآت من البيئة الخارجية هو الموقع الجغرافي والتزامات الدولة أمام المواثيق والمعاهدات الدولية والدولية (المطلب الثاني)[1].

المطلب الأول: المحددات الداخلية للأمن القومي الجزائري

أولا: المحدد التاريخي:

لقد كان للعامل التاريخي التأثير الواضح في تكوين العقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال ونميز فيه نقطتين أساسيتين:

أ. الاحتلال الأجنبي:

تميز تاريخ الجزائر بمراحل متعاقبة من الغزو و الاحتلال الأجنبيين، المقاومة والاستقلال. تعرضت فيها إلى سلسلة من الغزوات التي جاءت معظمها من البحر الأبيض المتوسط ،فمثلا بين الفترة الممتدة بين 1505م إلى غاية 1830م استهدفت الحملات العسكرية الغربية السواحل الجزائرية في حوالي مئة مرة. وبهذا اتضح بعد الاستقلال، أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية– بحرية التموقع بسبب مطامع الدول الكبرى خاصة ابان الحرب الباردة وتحول بعد ذلك إلا بعد غربي– بري جراء المطالب الترابية المغربية[2].

تاريخيا، حددت الحملات العسكرية لاحتلال الجزائر المجالات أو بالأحرى الجبهات التي هي محل تهديد واختراق لاستقرار وأمن البلاد إذ تركزت أساسا في الجبهة الشمالية والغربية. لكن على الرغم من ماحمله التاريخ من تجارب وأحداث ساهمت في تحديد جبهات الانكشاف الأمني إلا أنه لا يمكننا اعتباره كافيا كون الجزائر اليوم هي في حالة انكشاف على كل الجبهات تقريبا.

---

[1]. من المؤكد أن محددات الأمن القومي الجزائري عديدة وشاملة ويمكن معالجتها بطرق متعددة، إلا أن التركيز على هذه العناصر جاء خدمة لأغراض الدراسة.

[2]. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص . 46.

ب. ثورة التحرير الجزائرية:

تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها من أهم الروافد التاريخية للعقيدة الأمنية الجزائرية فقد ساهمت في رسم المشهد السياسي، الاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر والتزاماتها الداخلية والخارجية عقب دحر المحتل الفرنسي.[1] حيث يمكن من خلالها استخلاص موقف الجزائر الداعم للحركات التحررية في العالم ومناداتها بإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي لا تزال إلى يومنا هذا مبادئ مرسخة في مواقفها تجاه القضايا الدولية.

وهذا ما يراه الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر في ما يتعلق بتأثير الثورة التحريرية في تكوين عقيدة الأمن القومي الجزائري بقوله أن: " الجزائر ترى نفسها غداة الاستقلال قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث عموما. فقد وظفت هذه الشرعية الثورية التاريخية داخليا لتستثمر خارجيا وإعطائها شرعية إقليمية.[2]" وعليه فإن مواقف الجزائر الدولية اكتسبت شرعيتها من تاريخ مقاومتها ودفاعها عن قضيتها العادلة.

..."إن الثورة الجزائرية الحالية تستمد قوتها و قيمتها من هذا الوضع الاستعماري الخاص. ولهذا فإن **فشل الثورة يكون معناه احتلال تونس والمغرب من جديد** .كما لا يتردد في المطالبة صراحة بعض الشخصيات الفرنسية، كما أنه يعني **توقفا حتميا للحركات التحريرية في الشعوب المضطهدة** .و أخيرا يمكّن الدول الاستعمارية من استعادة قوتها و من الطمع في تحقيق حلمها القديم الذي لم تتخل عنه بعد. و بالعكس فإن **انتصار الثورة الجزائرية سيعزز عقيدة وآمال جميع الشعوب التي ما يزال تحت وطأة الاحتلال الأجنبي** وخصوصا في القارة الإفريقية .كما أنه سيضع حدا نهائيا للأطماع الاستعمارية"[3].

لكن من المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من العوامل قد لا يكون له نفس الدرجة من التأثير على التصور الأمني الجزائري نظرا إلى المعطيات الراهنة للبيئة الداخلية والخارجية ، والتي تفرض اعتبارات جديدة لا جذور لها في التاريخ.

ثانيا: المحدد القانوني:

---

[1]. صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،** (مجلة الفكر، ع . 5)، ص. 24.
[2]. نفس المرجع، ص . 41.
[3]. تأثير الجزائر وإسهاماتها في حركة التحرر العالمية،(جريدة المجاهد، العدد 20، 15 مارس 1958)، في:
http:/www.onefd .edu.dz

يتجسد هذا العنصر من خلال الاستناد إلى مواد الدستور الجزائري المتعلقة بالأمن والدفاع الوطنيين، فهي تعتبر الأساس القانوني التي ترجع إليه الدولة الجزائرية من أجل تكوين، تنظيم وحماية أمنها.

يضم دستور 1996 الخاص بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري) العديد من المواد المتعلقة بمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته بحيث نحاول حصرها في النقاط التالية:

أ. المستوى الداخلي:

يتضمن هذا الشق المواد التي تعبر عن جوهر الأمن القومي الجزائري، والأطراف المسؤولة عن الدفاع عنه. فهو يتعلق بكيفية تصميم الدولة الجزائرية لعقيدتها الأمنية من خلال تحديد الثوابت والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها وكيف تنظم داخليا من خلال تحديد الأطراف السؤولة عن حمايتها.

1. جوهر الأمن القومي الجزائري:

يمثل المكونات والعناصر الأساسية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى حمايتها والدفاع عنها من أجل ضمان وجدوده واستقلالها،و نجدها بارزة في نص المادتين:8 و187 .

حيث ورد **في المادة 8 الفصل الثاني**[1] **: يختار الشّعب لنفسه مؤسّسات، غايتها ما يأتي :**

- **المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعمه.**
- **المحافظة على الهويّة، والوحدة الوطنيّة، ودعمهما.**
- **حماية الحرّيّات الأساسيّة للمواطن، والازدهار الاجتماعيّ والثقافيّ للأمّة،**
- **القضاء على استغلال الإنسان للإنسان،**
- **حماية الاقتصاد الوطني من أيّ شكل من أشكال التّلاعب، أو الاختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.**

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، (الجريدة الرسمية، رقم 63، 16 نوفمبر 2008)، في: ***http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm***، (2014/03/01).

نستخلص من نص هذه المادة أن الأمن الجزائري يتجسد في استقلال الدولة وسلامة ترابها، حماية المنظومة العقائدية الهوياتية للمجتمع، وحماية النظام الاقتصادي.

أما عن المادة 187[1] المقررة بالقانون 08-19 الذي تضمن التعديل الدستوري بتاريخ 15 نوفمبر 2008 فقد فصلت في المقومات التي لا يمكن التنازل عنها والتي تعبر عن وجود الدولة، حيث جاء فيها: " **لا يمكن أيّ تعديل دستوري أن يمسّ :**

- **الطّابع الجمهوري للدّولة،**
- **النظام الدّيمقراطي القائم على التعدّدية الحزبية،**
- **الإسلام باعتباره دين الدّولة،**
- **العربية باعتبارها اللّغة الوطنية والرّسميّة،**

- **الحرّيات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن،**
- **سلامة التراب الوطني ووحدته.**
- **العلم الوطنيّ و النّشيد الوطنيّ باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية.**

تحدد هذه المادة الثوابت الأساسية للدولة الجزائرية وهي : الطابع الجمهوري الديمقراطي للدولة، الدين الإسلامي، رسمية ووطنية اللغة العربية، الحريات وحقوق الإنسان، استقلال، سيادة ووحدة التراب الوطني، العلم والنشيد الوطنيين كرمز للدولة الجزائرية. إضافة إلى ذلك فهي تؤكد على قداسة هذه العناصر التي غير قابلة للمساس أو التغيير حتى في إطار النشاط السياسي وتعبر أساسا عن المصالح الحيوية للدولة.

2. الأطراف المسؤولة عن الدفاع عن الأمن القومي الجزائري:

ينص دستور 1996 على أن كل من : الجيش الوطني الشعبي، رئيس الجمهورية والمواطن الجزائري معنيون بعملية الدفاع وحفظ أمن واستقلال الدولة وسيادتها. وتتحدد الصلاحيات الدفاعية للجيش في نص **المادة 25 :" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني،**

[1]. نفس المرجع .

والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[1].

أما عن سلطات ومهام رئيس الجمهورية المتعلقة بالجانب الأمني فهي مذكورة في **المادة 77** من دستور 1996 وجاء فيها: " **يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية :**

1. **هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية،**
2. **يتولى مسؤولية الدفاع الوطني،**
3. **يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.**

ومن هذه الناحية فإن الدستور يمنح لرئيس الجمهورية الجزائري الخيار الدبلوماسي والعسكري في إطار الدفاع وحماية أمن البلاد. وفي موضع آخر تكرس مواد الدستور: 93، 94، 95 الصلاحيات المخولة لذات الطرف بالإعلان عن حالة الطوارئ أو الحرب.

لكن لم يحصر التشريع الجزائري واجب الدفاع عن سلامة وسيادة الدولة الجزائري في الهيئات الرسمية فقط المجسدة في رئيس الجمهورية والجيش الوطني الشعبي، بل جعله من مهام المواطن الجزائري حيث تبرز **المادة 61** من الدستور ما يقع على عاتق من واجب الدفاع عن الوطن والامتناع عن القيام بالأنشطة المهددة لأمنه وجاء فيها أنه : " **يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة. يعاقب القانون بكل صرامة على الخيانة والتجسس والولاء للعدو، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة[2]".**

في حين تؤكد **المادة 62** هذا الإلتزام الوطني وقد نصت على: " **على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية.التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدسان دائمان. تضمن الدولة احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين".**

---

[1]. نفس المرجع.
[2]. نفس المرجع.

ب. المستوى الخارجي:

أما من هذه الزاوية فإن الدستور الجزائري يحدد في بعض مواده أهم مرتكزات العقيدة الأمنية في علاقتها مع محيطها الخارجي، وهي غالبا ما تتجسد في:

- إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- اللجوء إلى الوسائل السياسية والحلول السلمية التحكيمية لحل مختلف النزاعات والخلافات الدولية.
- إحترام ميثاق الأمم المتحدة. إذ تبرز هذه المبادئ في المادتين:

المادة 26 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 28: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

في حين تنص **المادة 27** تصور مهم تدعم من خلاله الجزائر كل الشعوب التي تسعى إلى التحرر ونيل استقلالها : " **الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري**".

يساهم دستور 1996 في تحديد المعالم التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية كونه المرجعية الأساسية والشرعية التي يتم من خلالها تصميم تصور الدولة لأمنها:

- على المستوى الداخلي من ناحية الهيكلة "أي المصالح الحيوية للدولة"، والتنظيمية لمختلف الهياكل والأطراف المدافعة عنها بأساليب مختلفة ففي الوقت الذي يحرك فيه رئيس الجمهورية كل من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية، يقوم الجيش الوطني الشعبي بالعمل على تطوير القوة الدفاعية واستخدامها للتصدي لمختلف الاعتداءات؛ في حين يمثل المواطن العنصر التعبوي.

- أما على المستوى الخارجي، يرسم الدستور قواعد تفاعل الجزائر مع محيطها القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واحترام سيادتها، تفضيل الحلول السلمية في النزاعات، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للأمن القومي الجزائري

إن تصور الجزائر لأمنها القومي لا يبنى فقط على المعطيات التي تفرزها البيئة الداخلية من خبرات وتجارب تاريخية، قوانين وكذا قدرات إمكانيات متوفرة؛ وإنما تستند أيضا لعوامل خارجية تتجسد أهمها في الإلتزامات والمبادئ التي تبنتها الدولة الجزائرية في إطار المعاهدات والإتفاقيات الدولية. حيث يمثل كل من ميثاق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي أهمها في إطار تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

أولا: ميثاق الأمم المتحدة :

ترتب عن انضمام الجزائر الغير مشروط لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 13 أكتوبر 1962 جملة من الالتزامات في مجال تحقيق الأمن، من بينها التي تكرست في اطار الفصل الأول من الميثاق الذي يبرز مقاصد ومبادئ الهيئة. حيث أكدت المادة الأولى منه أن الهيئة تسعى إلى دعم العلاقات الودية بين الأمم من خلال تكريس مبدأ التساوي بين شعوب العالم وحقها في تقرير مصيرها :" ... **إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها...**"[1]

ومن جهة أخرى يكون عمل الهيئة، من أجل تحقيق مختلف أهدافها، في ظل مجموعة من المبادئ (المادة 2، الفصل الأول)، من بينها:

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- التزام الأعضاء بالوسائل السلمية لفض النزاعات الدولية.
- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد أراضي أو استقلالها السياسي.

[1]. ميثاق الأمم المتحدة، (الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة): **https://www.un.org/ar/documents/charter/index.shtml** في (2014/03/27).

- الميثاق لا يسمح للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون اخلال لأحكام الفصل السابع من نفس الوثيقة.

وعلى هذا الأساس فإن الجزائر باعتبارها عضو في هذه المنظمة، يجب أن تلتزم بما جاء في نص الميثاق من مواد وفقا للمادة 4 من الفصل الثاني. وقد يتعلق الأم بالأخص في الأهداف والمقاصد المذكورة، بأهم الملامح التي تطبع التصور الجزائري للأمن القومي. حيث يساهم هذا الالتزام الدولي في تكوين أبرز مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وهي: حق الشعوب في تقرير مصيرها، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شأنها الداخلي، واللجوء إلى الأدوات السلمية لحل النزاعات الدولية.

يتجلى هذا الالتزام فيما أكده رئيس الوفد الجزائري وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة في كلمته أمام الدورة 68 للجمعية العامة بالهيئة المنعقدة على التزام الجزائر التزاما كاملا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، من أجل حمل طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، على تذليل كل الصعوبات عن طريق المفاوضات حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من تحديد مستقبله بكل حرية.[1] ومن ناحية أخرى بين السيد لعمامرة موقف بلاده الرافض لاستعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها في إطار التطرق للنزاع في سوريا واستعمال الأسلحة الكيماوية؛ في حين أشاد بالمبادرات الدولية لإرساء حلول سياسية للأزمة، مؤكدا دعم بلاده للأخضر الإبراهيمي في جهوده لإحلال السلام[2].

ثانيا: ميثاق الاتحاد الافريقي:

يفرض الاتحاد كمنظمة اقليمية بعض الالتزامات على الدول الأعضاء من خلال أهدافه ومبادئه فيما يتعلق بأمن الدول الأعضاء وتنظيم العلاقات التي تربط بينها. إذ جاء في أهدافه (المادة 3):

- الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال للدول الأعضاء.
- تعزيز الدفاع عن إفريقيا بمواقف مشتركة بشان القضايا التي تهم القارة وشعوبها.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

[1]. نقلا عن مركز أنباء الأمم المتحدة : ***http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19498#.UzNX3qh5O9E***، في (2014/03/27).
[2]. نفس المرجع.

- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تكامل الاقتصادات الأفريقية.

أما فيما يتعلق بمبادئ الاتحاد (المادة 4) التي جاءت في مجال الأمن هي:

- احترام الحدود القائمة على تحقيق الاستقلال : وفي هذا المبدأ يأتي موقف الجزائر الثابت حول قداسة الحدود الموروثة من طرف الاستعمار والهادف لتفادي نشوب النزاعات والخلافات الحدودية بين الدول الإفريقية.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.
- اللجوء إلى حل سلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد من خلال وسائل ملائمة مثل قد يقررها الجمعية العامة.
- حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو وفقا لمقرر اتخذته الجمعية العامة في الظروف الخطيرة، ألا وهي: جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.
- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقاب واغتيال سياسي، وأعمال الإرهاب والأنشطة التخريبية؛
- إدانة و رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

لا تكاد تختلف الالتزامات التي يفرضها الاتحاد مع تلك الخاصة بهيئة الأمم المتحدة خصوصا وإن تعلق الأمر باحترام سيادة الدول وإرساء مبادئ التعيش السلمي. إلا أنه تأخذ ببعض الخصوصيات التي تتميز بها الدول الإفريقية الحديثة النشأة والتي تعاني من مشاكل تنموية. ولهذا تبرز أهمية التنمية الشاملة من خلال تعاون الأعضاء من أوليات أمنها واستقرارها. وبهذا نستنتج أن أمن الجزائر مرتبط بالاستقلال السياسي وبتحقيق تنمية في كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ويأتي هذا في صيغة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق ذكره في مختلف محطات هذا الفصل المفاهيمي النظري للأمن القومي الجزائري نستنتج النقاط التالية:

- شهد مفهوم الأمن بصفة عامة تطورات عبر التاريخ، وعرف تطبيقات عملية في مستويات عديدة أبرزها هي الأمن القومي الذي يجعل من الدولة القومية الوحدة المرجعية " referent object ".
- مفهوم الأمن القومي هو مفهوم شامل، مركب، وذاتي يقوم على التصور الخاص، سواء أكان سلبي أو إيجابي، لكل دولة حول الأخطار والتهديدات التي تواجهها وكيفية مواجهتها.
- الأمن القومي وضع تهدف من خلاله الدولة للحفاظ على بقائها، سيادتها، استقلالها وسلامة ترابها وشعبها.
- يبنى الأمن القومي على المصالح الحيوية للدولة والتي يتم تحقيقها والدفاع عنها بوسائل عسكرية وغير عسكرية.
- تكونت العقيدة الأمنية الجزائرية باجتماع جملة من عوامل البيئة الداخلية والخارجية للدولة.
- تتركز أهم المحددات الداخلية في:

أ. التاريخ الذي يعتبر ذاكرة الدولة في تحديد أعدائها من خلال مختلف مراحل الاحتلال الأجنبي و تجاربها في الكفاح والنضال للتصدي له.

ب. الدستور الذي يعتبر المرجعية الأساسية والشرعية حيث يحدد مصالح الحيوية للدولة، ثوابتها الجوهرية،و مختلف الأطراف الرسمية والغير رسمية المسؤولة عن تحقيق أمن الدولة والدفاع عنها.

- تتمثل محددات البيئة الخارجية للأمن القومي الجزائري في التزامات المنبثقة عن انضمام الدولة الجزائرية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي.
- ترسم هذه المحددات تصور حول تصميم الأمن القومي الجزائري القائم أساسا على:
  - احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
  - نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.
  - حق الشعوب في تقرير مصيرها.
  - اللجوء إلى الحلول السلمية بوسائل سياسية دبلوماسية لحل النزاعات الدولية.
  - تحقيق الأمن القومي الجزائري مسؤولية واقعة على عاتق رئيس الجمهورية، الجيش الوطني الشعبي والمواطن الجزائري.

- يقر الدستور بدور الجيش في الحفاظ على الأمن بصورة دفاعية أين تنحصر مهامه في الفضاء الخاضع لسيادة الدولة. (انعدام نص قانوني لاستعمال الجيش الجزائري خارج اقليم الدولة)

الفصل الثاني: واقع التهديدات الأمنية للجزائر

أكد الفصل السابق أن العقيدة الأمنية الجزائرية تبنى على أساس مقومات وثوابت دستورية، قانونية وتاريخية شكلت منطلقا أساسيا لعلاقات الجزائر مع محيطها الإستراتيجي. إلا أن تواجد هته الأخيرة في منطقة تمتاز بنوع من الخصوصية التي شهدت منذ مطلع 2011 تحولات إقليمية، عرّض الأمن القومي الجزائري إلى تهديدات متسارعة ومتشابكة على طول الشريط الحدودي الذي يتجاوز 6343 كلم.

تتأتى دراسة واقع الأمن القومي الجزائري من خلال عرض لأهم الظروف التي عقدت، سارعت ورفعت من حدّة التهديدات التي يتعرض لها. وتتمثل هذه المعطيات الإقليمية أساسا في تغير النظام التونسي والليبي وكذا الانقلاب في مالي (المبحث الأول). بعدها تحديد طبيعة التهديدات وتقييمها التي أخذت في معظمها بصيغة أمنية صلبة و المجسدة في الأعمال الإرهابية، الاختطاف، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة والمخدرات . (المبحث الثاني). وأخيرا إبراز أهم الأساليب السياسية، العسكرية التي انتهجتها الدولة الجزائرية للتصدي ومواجهة هذه الأخطار.(المبحث الثالث).

المبحث الأول: المعطيات الإقليمية

رسمت التطورات في الدائرة الجيوسياسية اللإفريقية للجزائر مشهدين أمنيين أساسيين : الحراك العربي والانقلاب في مالي. إذ تعلق المشهد الأول بانهيار أنظمة عربية شمولية على أيدي شعوبها، اشتركت أغلبها في مجموعة من السمات كانتشار الفساد، توريث الحكم، قمع الحريات وتكريس ظروف اجتماعية واقتصادية متردية لشعوبها. في حين كانت ملامح المشهد الثاني نتيجة عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالمشهد الأول.

المطلب الأول: الأحداث في تونس 2011

أفرز سقوط النظام التونسي في جانفي 2011 قطيعة في تاريخ الدول العربية حيث انتقل من حادثة حرق مواطن تونسي لنفسه، إلى اضطراب شعبي ينتهي ب"حراك عربي" كانت نتيجته سقوط العديد من الأنظمة السلطوية العربية. فكان تطور الأوضاع في تونس الشرارة الأولى لانطلاق هذه أحداث بحكم نتائجها التي شملت بعد داخلي وخارجي.

1. الأسباب:

بداية يجب الاعتراف أن ما حدث ليس بالجديد على الشعب التونسي حيث عرفت البلاد انتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط وجنوب البلاد خلال العامين السابقين لسنة 2011. لكن الانتفاضة الأخيرة دامت فترة كافية من الزمن لتضم المدن والنواحي التونسية الأخرى. ولهذا فالإطاحة بالنظام لم يكن وليد اللحظة وإنما كان له العديد من المحفزات التي فجرت الوضع[1]. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في انفجار الوضع في تونس وهي:

أ. الأسباب الاقتصادية:

تجسدت معظمها في سوء توزيع الثروة من خلال الدعم المادي الدائم المقدم من طرف الرئيس المخلوع بن علي زين العابدين لسكان ولايات الشمال دون الوسط والجنوب، وسيطرت الأسرة الحاكمة على 40% من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي. يضاف إلى ذلك احتلال تونس الرتبة 62 عالميا لانتشار الفساد حسب التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2010. أما نسبة البطالة

[1]. علي عبده محمود، **الثورة التونسية الأسباب ...عوامل النجاح... النتائج**، في : ***https://www.taqadoumiya.net/2012/06/20/*** ، (2014/04/03).

فقد بلغت 13% في نفس السنة حسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء.[1]

ب. الأسباب الاجتماعية :

يشير المعهد الوطني التونسي للإحصاء إلى أن 33,9 % من مجموع السكان يعيش في وسط بلدي غير منظم [2]. وهذا تعبير واضح على المستوى المعيشي المتدني من حيث الخدمات.

ت. الأسباب السياسية :

كرس الوضع السياسي هيمنت حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على المشهد السياسيي خاصة بعد وصول رئيسه بن علي حكم إثر انقلاب أبيض على الرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1987. ومنذ تلك الفترة إلى تاريخ نجاح الانتفاضة الشعبية سيطر الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد في الانتخابات. وفي نفس الوقت كان قمع كبير للمعارضة وعلى رأسها حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي.

يضاف إلى هذه الظروف مجموعة من العناصر (أو بالأحرى خصائص) تظهر على أنها إيجابيات تسهل من تحقيق تحول سياسي عميق ودائم وهي : ضعف الإتساع، تجانس الشعب التونسي، هوية وطنية مدعمة بتقليد التفتح والحداثة، توجهات مجتمعية منفردة في المنطقة، إدارة متينة ومقدمة من طرف أشخاص نوعيين.[3] مثلت هذه الظروف والعناصر الأرضية التي تراكم عليها رفض الشعب التونسي لنظام سياسي دام لمدة 23 سنة والتي أدت في الأخير إلى إسقاطه.

2. أحداث الانتفاضة الشعبية:

أطلقت حادثة إحراق الشاب التونسي " محمد البوعزيزي " لنفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010، بسبب تعرضه للتهميش من طرف السلطات المحلية، مظاهرات شعبية تضامنا معه واحتجاجا على سلبيات النظام الحاكم وعن الأوضاع المعيشية المتدنية، وقد شملت المدينة التي يقطن فيها الشاب "سيدي بوزيد".

---

[1]. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تونس : ثورة المواطنة...ثورة بلا رأس، (** الدوحة، جويلية 2011، ص 10)، الإطلاع على: ***http://www.dohainstitute.org/portal***.

[2]. نفس المرجع، ص 11.

[3] Falvien Bourrat, « Maroc, Tunisie et L'Algérie : les évolutions politiques depuis le début des révolutions arabes » dans Frédéric Charillon et Alain Dieckhoff, **Afrique du Nord Moyen-Orient la double recomposition,** (Paris : la documentation Francaise, édition 2013-2014), p. 106.

وازدات توسعا في كافة أنحاء الوطن محتوية شرائح مختلفة من المجتمع، وكذا رافعة شعارا أساسيا هو " **الشعب يريد إسقاط النظام**".

أدى هذا التصعيد في المظاهرات إلى استعمال السلطة لأساليب مختلفة من أجل تهدئة الأوضاع:

- استعمال القوة، التخويف والترهيب
- إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية،
- إلقاء الرئيس خطاب بتاريخ 10 جانفي 2013 يعد فيه الشعب باتخاذ إجراءات اجتماعية اقتصادية (خلق 300 ألف منصب).
- **كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجامعيين بهدف اقتراح خطط واستراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل.**
- **إعلان حالة الطوارئ ومنع التجمعات في 14 من نفس الشهر.**[1]

بالرغم من إجراءات المهادنة التي أطلقها النظام التونسي إلا أنه لم يستطع إيقاف جحافل الشارع الغاضب المصمم على إحداث قطيعة نهائية ولا رجعية مع النظام القائم. ومع هذا الاصرار فر الرئيس بن علي في 14 جانفي 2011 إلى السعودية .ليعلن الوزير الأول محمد الغنوشي توليه الرئاسة بالنيابة.[2]

3. النتائج والتحديات:

تحققت الإطاحة بنظام بن علي بدفع ثمن باهظ، فقد قُتل عشرات الأشخاص، معظمهم برصاص قوات الأمن، وجُرح آخرون باستخدام الذخيرة الحية أو الرصاص المطاطي أو الغاز المسيل للدموع أو الضرب . فقد صرح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن الرقم وصل إلى 147 قتيلاً، بالإضافة إلى وفاة 72 شخصاً آخر في حوادث وقعت في السجون، وكانت مرتبطة بالاضطرابات .ويُعتقد أن معظم عمليات القتل وانتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات قد ارتُكبت على أيدي فرق النظام العام[3].

---

[1]. . علي عبده محمود، **الثورة التونسية الأسباب ...عوامل النجاح... النتائج**، مرجع سابق.
[2]. منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني 2011/2006**، مرجع سابق، ص. 384.
[3]. منظمة العفو الدولية، **تونس في خضم الثورة : عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**، (رقم الوثيقة MDE 30/011 /2011، فيفري 2011،) ص .2.

وفي موجات الاعتقالات التي وقعت أثناء الاضطرابات، كان قد اعتُقل نحو 1,200 شخص بحلول 22 جانفي وفقاً لمسؤول كبير في وزارة الداخلية، قابله مندوبو منظمة العفو الدولية في ذلك اليوم.

وبالرغم من التسميات التي أطلقت على هذا الحراك الشعبي خاصة مصطلح " **ثورة الياسمين**" لكن أحداثه تبقى مسجلة بالدماء التونسية وبانتهاكات لحقوق الإنسان.

إنه لمن المجحف أن نحكم على الانتفاضة التونسية بالنجاح بعد أربعة سنوات من وقوعها، ذلك لأنها جاءت بغرض إقامة دولة الديمقراطية التي تحقق جزء منها وهو اسقاط النظام السلطوي، وبتعبير أخر لا يزال التحول في تونس يشهد مجموعة من التحديات التي تطرح في :

- **الدستور:**

في نظام أوتوقراطي ودكتاتوري الدستور يعد جانب شكلي أما في دولة القانون والديمقراطية يشترط حتى طبيعة المؤسسات والحريات العامة. ومن أجل تحقيق توافق يضم الأغلبية التونسية يجب أن لا يكون هنالك نظام منتخب ديمقراطيا بتطبيقات دكتاتورية. هذا ما يفسر الحاجة إلى تكوين مؤسسات أنشأت منذ 1959 دون المساس بمبادئ الجمهورية التونسية. وتبقى الفكرة الأساسية وضع دستور جديد مطروحة للنقاش لدرجة أن الجمعية المؤسسة التي أنهت أعمالها في 23 أكتوبر 2012 عانت في تقديم إطار قانوني و مؤسساتي منسق وتوافقي.[1]

- بروز **العامل الإيديولوجي** في عملية التحول المسجل بوصول الإسلاميين إلى الحكم بفوز حزب النهضة ب89 مقعد من أصل 217 مقعد في انتخابات 2011. والتحدي يبقى ببناء دستور حيادي.[2]

- **تحدي تحقيق الأمن:**

إن الانتقال من دولة بوليسية إلى نظام سياسي منفتح يطرح لااستقرار سياسي–مؤسساتي الذي يضعف من إقامة دولة قانون من جهة. ومن جهة أخرى نجد الأمن الاقتصادي بسبب الفساد في بعض قطاعات الدولة كالجمارك. وأخيرا الأمر الذي يجعل هذا التحول صعبا هو غياب ضامن متين ومعروف على أنه قابل لكل توافق والمقصود هنا جيش تونسي يتدخل فقط في الحالات القصوى.[3]

[1] Falvien Bourrat, « Maroc, Tunisie et L'Algérie : les évolutions politiques depuis le début des révolutions arabes » , op.cit, p. 106.
[2] . Ibid, p. 107.
[3] . Ibid, p. 108.

نصل في الأخير إلا أن نجاح اسقاط نظام زين العابدين لا يعني بالضرورة نجاح في تحقيق تحول ديمقراطي وهذا ما يطرح إشكالات داخلية ذات بعد خارجي فأي احتمال فشل بناء دولة قانون ومستقرة ينعكس مباشرة على أمن الجزائر.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية 2011

جاءت الأزمة الليبية نتيجة لموجة الحراك الشعبي الذي عرفته البلدان العربية. وكسابقتها تماما فقد أدت العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية إلى انتفاضة الشعب ضد النظام الحاكم، إلا أن الوضع تأزم بسبب استعمال الطرفين للقوة و وتدخل قوات حلف الناتو بموجب قرار مجلس الأمن. فانعكست آثارها على أمن ليبيا وأمن المنطقة ككل.

1. أسباب الأزمة:

أ. الأسباب الاقتصادية الاجتماعية:

تشير بعض تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة عن ليبيا، التي تحمل نوعا من الايجابية مقارنة بالدول العربية، إلى أنها تقدمت إلى المركز 52 عالميا في مستوى التنمية البشرية لسنة 2010 بعدما كانت تحتل الرتبة 64 في سنة 2000. يضاف إلى ذالك ارتفاع متوسط العمر ب77 سنة عند الذكور و80 سنة عند الإناث. وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي سنة 2007 نحو 7290 دولار أمريكي. وفي نفس السنة أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في التنويع الاقتصادي حيث بلغ نمو النشاط الغير نفطي 7,5%.

وبالرغم من هذه المؤشرات الايجابية إلا أن توزيع الثروة لم يكن عادلا هذا ما جعل الشعب الليبي يخرج إلى الشارع في منتصف فيفري 2011م. إلى جانب هذا فقد عرف النمو الديمغرافي تزايد في نسبة شريحة الشباب 52% من مجموع السكان. فيحين قام الرئيس بتكريس النظام القبلي من خلال إنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية.[1]

إذن من العوامل الاقتصادية-الاجتماعية التي أدت إلى نشوب الأزمة في ليبيا هو التوزيع الغير العادل لعائدات البترول، وتزايد نسبة الشباب الذي أصبح يطالب بحقوق اقتصادية اجتماعية، وكذا مساعي النظام الليبي لتقوية وكسب موالاة القبائل من أجل احتواء المعارضة.

ب. الأسباب السياسية-التاريخية:

[1]. محمد عاشور مهدي، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm ، يوم (2014/04/09).